

و زودهم بالعلوم والمعارف في مجالات مختلفة، ترجع الى مجهودات من يطلق عليهم المجتمع "بالمتمفوقين"، وهم في العادة قلائل مقارنة بالأشخاص العادية و ما توصلت إليه المجتمعات من تطور ورقي يعود هذه الفئة، ونتيجة لتقدم الحياة وتعقدتها وحاجة المجتمع لمواكبة متطلبات العصر الحالي، فرض عليها هذا الإهتمام بفئة المتمفوقين دراسيا وبتكريس الجهود لتمكينهم وتنمية قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم بالشكل الذي يتيح لهم الفرص للابتكار والإبداع. لابد من استثمارها ورعايتها بهدف توجيهها لخدمة المجتمع وتطويره والتفوق الدراسي هو بلوغ أعلى المراتب في شتى النواحي والميادين فيه تتحقق المصالح الخاصة للفرد ويعود بالفائدة على المجتمع. ويشكل التمكين التعليمي للمتمفوقين أحد أهم التحديات الأساسية التي تواجه النظام التعليمي في البلاد كونه عملية شاملة تهدف الى تعزيز قدرات ومهارات الطلاب المتمفوقين، والاستثمار فيهم من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والتنموية المستدامة والعدالة الاجتماعية. أما عن التجربة الجزائرية في مجال تمكين المتمفوقين ورعايتهم فقد واجهت هذه التجربة صعوبات كثير من أجل إرساء المنظومة التربوية بالنسق المطلوب، وتتجلى هذه الصعوبات في بقاء الانتقال بالمعطيات النظرية الى حيز التطبيق وعدم قدرت المؤسسات التربوية على إدخال تعديلات عميقة في هذا المجال بالسرعة والنجاحة المطلوبة، ما جعل المنظومة التربوية غير قادرة على القيام بدورها في ارساء معالم النهضة الحقيقية للدولة. لكن هذا لا يعني أن الدولة الجزائرية لا تعمل على تمكين فئة المتمفوقي دراسيا ونلمس ذلك في الجهود المبذولة المتمثلة في إنشاء مدارس خاصة بالمتمفوقين مثال على ذلك ثانوية المتمفوقين في الرياضيات بالقبة - العمل على تطوير مناهج تعليمية مخصصة. - تقديم منح دراسية ودعم مادي ومعنوي للطلاب المتمفوقين من أجل مواصلة دراستهم داخل وخارج الوطن.